عدن ما بين حكم صالح وما بعده

سالم الفراص

لم أرَ بدًا وأنا أحاول سبر وتتبع وفهم آثار وانعكاسات ومترتبات ما كان قد جرى ويجري في العاصمة عدن بدءا من العام ١٩٩٤م وحتى اليوم من نهب وتدمير وإلغاء طال ويطول دون إمهال أو تباطؤ قيمة وقيم وأحلام الإنسان قبل الإجهاز على الفراغات والمساحات والجبال والشواطئ وحتى الشوارع والأزقة والممرات وكامل المقدرات، طامسة ومشوهة بذلك ملامح وسمات الجمال والرؤية والتميز والتفرد الكامنة فيها. ومانعة ومعيقة مع سبق الإصرار والترصد لأي جهود مرتجاة حالية أو قادمة لإعادة المحيط إلى سابق عهده وإحياء عبقريته من جديد، وتحويله إلى مجرد حطام وأنقاض زائدة عن الحاجة مفرغة من أي قيمة أو نفع أو جذب يرتجى ثقافيا وجماليا واقتصاديا.

من الولوج مكرها في لجة من المقارنات والقياسات، كنت سأكون في غنى عن الخوض فيها لولا أوجه التشابه وعرى الترابط السالبة الوثيقة والمريبة الماثلة بوضوح وسفور تام أمامنا.

بين هذا الزحف المخيف والخبيث القائم اليوم والموجه بإدراك وبغيره لمحاصرة المدينة عدن وخنقها والمباعدة بينها وبين أي دور حيوي نهضوي تنويري لها على المستويين المنظور والبعيد من جهة، وبين الممارسات التي كانت قائمة أثناء حكم سيء السمعة والصيت صالح عفاش وسياسته الغوغائية البربرية الاستئثارية الإقصائية التي اجتهد في الإمعان في فرضها كناموس وحيد لصد وحرف وتدجين وإفساد أي نهوض مقاوم ورافض لسياسته الاستبدادية الاستعلائية التي درجت على التعامل مع الجنوب وفي المقدمة منه عدن كمشروع فيدي محتكر وموقوف على جهات ووجاهات قبلية مشيخية وعسكرية وحزبية مناطقية ممن كانوا قد اصطفوا لمناصرة وتقديس وحماية مبدأ (تصفير العداد) الموجه لاستمرار وتجديد سياسة السيطرة وتجفيف وتمليك وتحجيم منابع الثروة في البر والبحر وفوق وتحت الأرض ،على حساب تجويع وإضعاف وإذلال الإنسان وانتهاب حاضره ومستقبله.

ففيما نجد أن حكم (صالح) كراع وموجه للفساد والإفساد، قد عمل على شرعنتهما والامساك بكل خيوطهما ويوجههما حيث يشاء وكيف شاء، مضفيا على أطماعه صفات القوة والنفوذ مسخرا القوانين والأجهزة لخدمته وفرض سلطانه.

وهكذا بقيت ذات هذه النتائج والآثار ماثلة حتى بعد رحيل حكم صالح بست سنوات يدار أمر سريانها والتوسع في تمديدها وتوسعها على نحو غير مسبوق بأدوات ووسائط منفلتة يغلب عليها الارتجال والفوضى والعشوائية والعصبية والمصالح الأنانية المغلقة على أطراف متناحرة متعددة الولاءات، متجاوزة كل حدود العبث والتعدي والنهب والبسط وإسقاط أي اعتبار للقوانين والأنظمة والأعراف.

ففي الوقت الذي كان يكفي فيه رحيل حكم صالح عن جنوب الوطن، وتحديدا عدن، ليعود كل شيء إلى نصابه بالإقدام على إعادة تفعيل الأنظمة والقوانين لمحاكمة كل من استغل سلطته ونفوذه ووظيفته العامة للتملك والإثراء غير المشروع، واسترجاع المزارع والأراضي والمصانع والمباني والمشاريع الوهمية.

ولا شك أنها تضعنا أمام حقائق ينفي جلها وجود تضاد أو انقطاع ما بين المرحلتين، كما ويدلل على وجود اتصال وتواصل لتلك السياسة العفاشية الفوضوية المدمرة في التعامل مع مقدرات وروح ووجود ودور المدينة عدن، مع فارق أبلغ وأشد وطأة وتنكيلا يميز المرحلة القائمة اليوم عن سابقتها، كونها أضافت إلى تشريعات صالح المتمثلة في إباحة عدن وتحويلها إلى مشاريع فيد لملاك جدد وحصريين من عسكريين وقادة ووزراء ومشايخ ومضاربين ونواب ومأجورين وحتى منهم المكلفين بتنفيذ مهام قذرة... إلخ .

تشريعات إضافية وسعت من دائرة الفيد والاغتنام والسطو خارج نطاق القانون وبمعزل عنه على ممتلكات عامة وخاصة من مساحات ومرافق ومؤسسات وفراغات ومتنفسات ومواقع ومباني تاريخية آثارية بقوة السلاح ومنطق الانتماء الجهوي الجغرافي.

وبعيدا عن أية تبريرات وادعاءات كيدية ومماحكات كلامية، علينا كمنتمين إلى هذا الوطن وهذه المدينة عدن حتى لا نصبح لأمتنا مؤيدين ومشاركين أن نعمد إلى قراءة الواقع كما هو وأن لا نتحرج من قول الحقائق والاعتراف بها بمعزل عن أية ولاءات ضيقة جهوية داخلية كانت أو خارجية، واضعين نصب أعيننا عافية وسلامة هذا المحيط الذي لا نجد منجا غيره لنا ولأولادنا من بعدنا، وأن نبدأ إذا عزمنا على ذلك أن نقول للصواب صوابا وتمضي خلفه ونقول للخطأ خطأ ونقف ضده ونعمل على وقفه، بادئين بذلك مرحلة نستطيع أن نقول عنها بحق إنها غير مرحلة الهالك صالح، مرحله تنتمي لنا وننتمي لها، مرحلة نشهد فيها تقديم ملفات من قاموا بتملك مزارع ومصانع وورش ومقرات ومباني نقابية وفنية وثقافية مستغلين نفوذهم إلى القضاء، وتفعيل عمل ونشاط وزارة الأسماك والمنطقة الحرة وشركة أحواض السفن وأحواض الملح وممتلكات ومكاتب شركة التجارة واستعادة ممتلكاتها وتمكينها من مزاولة نشاطاتها وفق القانون، وإزالة ومحاكمة من قاموا بالسطو والسيطرة والبناء العشوائي على الآثار والفراغات والمتنفسات وأملاك الغير مستغلين نفوذهم ومناصبهم، ومعالجة وتصحيح الاختلالات الوظيفية والإدارية والأجور، واستعادة، وبقوة القانون، المساحات الشاسعة من الأرض التي كانت قد صرفت لتنفيذ مشاريع استثمارية ولم تنفذ أو جرى استخدامها لأغراض أخرى مناقضة لما كان قد حدد لها.

الخطاب الرسمي للانتقالي والموقف المطلوب

صالح شائف

الخطاب الرسمي للانتقالي ينبغي أن يكون سياسياً ودبلوماسياً وتصالحياً مع الجميع؛ ومع التحالف العربي بشكل عام ومع المملكة العربية السعودية بشكل أخص؛ وفي ضوء ما لديه من حقائق ومعلومات ومعطيات وتفاهمات كذلك قد لا تكون معلنة أو لا يعلم بها الجميع بالضرورة؛ وهو أمر تحكمه ضرورات عدة كذلك؛ ومن أهمها بأن الجنوب قد أصبح شريكا فاعلاً عسكريا مع التحالف؛ ناهيك عن ما تتطلبه مصلحة الجنوب العليا حاليا ومستقبلاً وفي إطار المصالح المشتركة وعلى قاعدة الوضوح الكامل والاحترام المتبادل للقرار المستقل والسيادة الوطنية غير القابلة للمساومات وتحت أي ظرف كان؛ فشعبنا لديه من الكبرياء والكرامة الوطنية ما يكفي من الوسائل والقدرات للدفاع عن سيادته وكامل حقه وحقوقه ومستقبله؛ وأي نقد أو عتاب أو عدم رضى لسياسة التحالف ينبغي أن يطرح وبقوة ووضوح أمام القيادات المعنية من خلال الحوار واللقاءات المباشرة؛ وليس في مكان آخر أو عبر وسائل أخرى قد تأتي بنتائج سلبية.

وفي هذا السياق ينبغي على التحالف التفهم والإدراك الجدي لحالات الغضب وردات الفعل الشعبية ومشاعر الحنق وعدم القبول بسياساته القائمة التي تتسم بالتردد والغموض المخيف والمقلق لدى الجميع والتي بسببها تسود الشارع الجنوبي مثل هذه المشاعر؛ جراء ما وصل إليه الوضع العام من تدهور مخيف ومؤلم في حياة الناس في عدن والتي أصبحت جحيما لا يطاق وعلى كل المستويات؛ وكذلك الحال في بقية محافظات الجنوب؛ ولم يعد بمقدور الناس الصبر أو قدرة على التحمل إن لم تتم المعالجات السريعة والإيفاء بالوعود والضمانات التي تلقاها محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس الذي بدأ بخوض معركة حقيقية في سبيل تحسين الخدمات ومحاربة غول الفساد المهول الذي زرعته وتدافع عنه الشرعية؛ وقد تؤدي الأمور للخروج عن السيطرة وفي أي لحظة وعلى نحو قد لا نتوقع نتائجه الكارثية.

ولذلك فإن الأمر يتطلب من الانتقالي ومن بمقدوره من الجنوبيين أكانوا في إطار الشرعية أو خارجها؛ الوقوف معه وإلى جانبه في هذه الظروف؛ فقضية الجنوب مسؤولية الجميع وتهم الجميع أيضاً؛ وبشكل عاجل أن يضع وبجدية كاملة كل ذلك أمام التحالف وعلى أعلى المستويات ؛ ليتحمل مسؤوليته كاملة بعد أن أثبتت التجربة العملية بأن (الشرعية) تستخدم وعلى نحو ممنهج حرب الخدمات وقطع المرتبات والتهرب من تنفيذ اتفاق الرياض بهدف تحقيق مكاسب سياسية خاصة؛ وهي السياسة التي قد تمكن قوى الإرهاب التي يتزعمها الإسلام السياسي في اليمن وبجناحية الحوثي والإخونجي من السيطرة الكاملة على الوضع في اليمن بشكل عام وبدعم قطري وتركي واضح وبما يخدم أجندة إيران في المنطقة؛ وأي تفسير غير ذلك لما يعتمل على الأرض إنما هو نوع من الخداع للنفس والرهان على أوهام لا تدعمها الحقائق؛ وستكون مآلات الأحداث والتطورات اللاحقة في غير صالح القوى التي تقف ضد مشروع الانقلابيين في صنعاء؛ ولكل ذلك تبعاته وتداعياته الخطيرة على الجميع.

لا توجد حرب مسلحة حقيقية بين الحكومة اليمنية وشقيقتها المليشيات الحوثية

عبدالكريم النعوي

رغم المواقف الفعلية الداعمة والمساندة بكل قوة وسخاء في كافة الجوانب، ورغم الجهود السياسية والدبلوماسية الجبارة المشهودة والملموسة التي تبديها وتبذلها دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية لصالح ما تسمى بالحكومة الشرعية اليمنية على أساس ممارسة أعمالها ومهامها وإدارة وخوض الحرب المسلحة ضد المليشيات الحوثية وتحرير المحافظات الشمالية من قبضتها وتقديم الخدمات اللازمة للشعب والعودة إلى عاصمة اليمن صنعاء لإدارة شئون بلادهم بموجب الدستور والقوانين النافذة، إلا أن المعايش عن قرب والمتابع باهتمام للدور الذي تؤديه ما تسمى بالحكومة الشرعية بموجب المسئوليات والواجبات الإلزامية المنوطة بها تجاه الشعب اليمني يجد بأنها مخيبة للآمال ومحبطة وأنها لم تقدم للشعب اليمني أي شيء يذكر من حقوقه ومتطلباته ولوازمه الحياتية الضرورية وأنه يعيش أسوأ حالاته الغذائية والصحية والأمنية وما ادعاءات هذه الحكومة الحرص على الشعب إلا لتتخذ من ذلك ورقة للمتاجرة وللربح والثراء المادي لأشخاص وعائلات أفراد هذه الحكومة المهاجرة بالخارج للحصول على المزيد من المساعدات الخارجية باسم الشعب اليمني ومصادرتها وتشييد فيها استثمارات تجاريه خاصه بأعضاء حكومة اليمن فقط .

كما أن هذه الحكومة الفاسدة المخترقة من الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تدعي بأنها تخوض حربا مسلحة ضد الحوثيين منذ أكثر من خمسة أعوام، فإن كل ادعاءاتها أيضا كذب وتضليل وخداع ومغالطات للمملكة السعودية والإمارات العربية، اللتان تمدها بكميات كبيرة جدا من الأسلحة المختلفة وبالأموال الطائلة ولم تستخدمها للحرب المسلحة ضد الحوثيين إطلاقا لأنها أصلا لا توجد حرب مسلحة حقيقية فعلية بل توجد حرب وهمية متفق عليها سلفا بين ما تسمى بالحكومة الشرعية اليمنية وبين المليشيات الحوثية الشيعية .

والأحداث والوقائع على الأرض هي الشواهد الحية على ذلك ولو كانت هناك حرب فعلية حتى بالحجارة خلال الست السنوات الماضية لكان قد انتصر أحد الأطراف واختلف الوضع على ما هو عليه حاليا، أما من يخوضون الحرب المسلحة ضد الحوثيين فعلا في أعماق محافظات شمالية منذ بداية الحرب هم المقاتلون الجنوبيون بمساندة التحالف العربي.

وبالنسبة للأموال والاسلحة الطائلة التي تحصل عليها حكومة اليمن من التحالف العربي معظمها يتم المتاجرة فيها وبعضها تسلم للمليشيات الحوثية لاستخدامها ضد الجنوب وبعضها تكدس لخوض الحرب القادمة ضد السعودية والخليج حسب خطة ومزاعم الحكومة المسماة بالشرعية (الإخونجية) اليمنية .